جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: **الرابعة**

المادة : **تاريخ البلاد العربية المعاصر**

عنوان المحاضرة:(**العراق في ظل حكومة الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤)**

أسم التدريسي : **أ.م.د.محمد عماد رديف**

الإيميل الجامعي للتدريسي :mohammed@tu.edu.iq

العراق في ظل حكومة الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤

عقد العرب آمالهم على العهد الجديد، وشارك كثيرون منهم في نشاطات الاتحاد والترقي، أيدوها بعد ارتقائها السلطة. لكن زمن التعاون والتفاهم لم يدم طويلاً، لأن الاتحاديين اتجهوا نحو تطبيق سياسة مركزية شديدة أساسها سيادة العنصر التركي، فأثار ذلك استياء العرب، وتهيأت بذلك التربة الصالحة كي تنمو بذور الحركة العربية وتترعرع.

بدأ العرب يفكرون في مستقبل بلادهم، وأخذ زعماؤهم يبدون مخاوفهم من الجمعية. وكان أحد أسباب الشك في الجمعية وتوجيه الاتهام إليها هو دور اليهود وبخاصة يهود الدونمة الفعال في الإعداد لحركة سالونيك، والنفوذ الكبير الذي احتلوه فيما بعد في أوساط الاتحاديين. والدونمة هؤلاء، أو كما يسمون أحياناً "اليهود المتسترون"، هم من أتباع شبتاي زفي وهو يهودي من أزمير ادعى عام ١٦٦٦م أنه المسيح المنتظر، وكسب كثيراً من الأنصار، فخيره السلطان بين القتل واعتناق الإسلام، فاختار الحل الثاني وتبعه آلاف من أتباعه الذين تظاهروا باعتناق الإسلام في حين بقوا على يهوديتهم سراً. وقد عاضد الصهيونيون الاتحاديين بأموالهم ونفوذهم وصحفهم وتبادلوا معهم المنافع وخاصة في فلسطين. لهذا التقى الصهيونيون والاتحاديون على الإطاحة بنظام حكم عبد الحميد الذي كان متمسكاً برفض مبدأ الهجرة اليهودية غير المقيدة إلى الدولة العثمانية، وبخاصة فلسطين، رغم الإغراءات الكثيرة.

لعب اليهود وجماعة الدونمة دوراً هاماً في مجالس الاتحاد والترقي في سالونيك (عدد اليهود في المدينة ٢٠.٠٠٠، والدونمة ٨٠.٠٠٠، من أصل مجموع السكان وهو ١٤٠.٠٠٠)، عن طريق مباشر أو عن طريق المحفل الماسوني هناك، ورئيسه المحامي اليهودي والنائب في المبعوثان عمانويل قره صو. وكان عدد غير قليل من اليهود والدونمة من بين المتطوعين الزاحفين إلى الآستانة، بل إن أحد أعضاء الوفد الذي أبلغ السلطان عبد الحميد قرار خلعه هو قره صو نفسه. وقد سجن عبد الحميد في منزل أحد يهود سالونيك الأغنياء. وهللت الصحف اليهودية في سالونيك للتخلص من مضطهد (إسرائيل) الذي فرض الجواز الأحمر وأعاق تحقيق أهداف الصهيونية في فلسطين.

أصبح لليهود والدونمة تأثير كبير في دوائر جمعية الاتحاد والترقي، فقره صو أحد الأدمغة المفكرة البارزة في الجمعية، وجاويد بك من (الدونمة) أصبح وزيراً للمالية كبير النفوذ في الحكومة، وكان رئيس مكتب الصحافة يهودياً من سالونيك. وكان منصبه يتيح له إيقاف أي صحيفة وتقديم المسؤول فيها للمحاكمة، كذلك كان رئيس دوائر الشرطة ومستشار وزارة العدل يهوديين.

وقد ضمت البرامج الاقتصادية التي وضعتها حكومة الاتحاديين مكاناً للممولين اليهود يمكنهم من السيطرة الاقتصادية. وكان أمل المنظمة الصهيونية من وراء السيطرة اليهودية الاقتصادية أن يتيح نظام الحكم الجديد ظروفاً مواتية للعمل الصهيوني، بعد أن تبع خلع عبد الحميد انتعاش الأماني الصهيونية بحيوية ظاهرة قوية.

نشط وكلاء المنظمة الصهيونية* على المسرح العثماني الجديد فوصل فيكتور جاكوبسون إلى الآستانة للإشراف على الدعاية (وهو زعيم صهيوني اشتهر بفن الدبلوماسية وبمعارضة أي بديل لفلسطين كوطن قومي لليهود)، كما وصلها فلاديمير جابوتنسكي (الذي عاش من ١٨٨٠ – ١٩٤٠ وكان من عتاة الحركة الصهيونية وقاد ما عرف بحركة الصهيونيين التصحيحيين) للإشراف على شبكة الصحف التي تديرها الصهيونية. وقد ركز الإعلام الصهيوني على إبداء مشاعر الود تجاه الحاكم الجديد، وعلى أن الصهيونية لا تهدف إلى فصل فلسطين عن الدولة العثمانية. وتوقع المؤتمر الصهيوني* التاسع في هامبورغ (١٩٠٩/١٢/٢٦) أن تُطوِّر الدولة العثمانية الهجرة اليهودية من أجل مصالحها. وتركزت المساعي الصهيونية لدى الحكومة الجديدة على إزالة الإجراءات القانونية التي تحد من الهجرة (الجواز الأحمر الذي لا يسمح لحامله اليهودي بالهجرة إلى فلسطين، وملكية الأراضي). واتخذ زعماء جمعية الاتحاد والترقي مواقف متعاطفة مع الهجرة اليهودية إلى الأقاليم العثمانية.

وعلى الرغم من ذلك كله لم يقدم حكام الدولة الجدد على إزالة القيود التي وضعها النظام السابق، وظلت الحكومة الاتحادية حذرة فيما يتعلق بدعم النشاط الصهيوني بشكل مفتوح، فهي من جهة لم تكن ترغب في أن تكون فلسطين هدف الهجرة الوحيد، ومن جهة أخرى كان لا يمكنها تجاهل الرأي العام العربي، خاصة بعد ازدياد النفور من الاتحاديين وازدياد نشاط حزب "الحرية والائتلاف" المعارض. وقد بدأ خصوم الاتحاديين يوجهون إليهم الاتهامات "وأخذت الصحف العربية تربط بين الهجوم على الاتحاديين والحملة ضد الصهيونية، وبرز شكري العسلي* (من كبار الإئتلافيين) في مواقفه المعارضة منذ كان قائمقاماً في الناصرة* إلى أن أصبح عضواً في مجلس المبعوثان.

بدأت الجماهير التركية نفسها تلاحظ مدى النفوذ الذي يتمتع به اليهود والدونمة، وأخذت الصحافة التركية المعارضة تناقش موضوع الصهيونية علناً لأول مرة منذ إعلان الدستور. كما أن بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي أخذوا يبدون تخوفهم من الصهيونية. وقد أجبر وزير المالية "جاويد بك" على الاستقالة بعد اجتماع حزب الاتحاد والترقي البرلماني الذي أتهم فيه بالارتباط فيه مع اليهود، كذلك نفى الصدر الأعظم المخطط الصهيوني في بيان رسمي ألقاه باسم الوزارة في مناقشة المبعوثان للمسألة الصهيونية، ونفاه "طلعة بك" باسم جمعية الاتحاد والترقي. وحاول بعض النواب أثناء المناقشة الثانية للمسألة الصهيونية في المبعوثان أن يهوّن من شأن الصهيونية.

شعرت المنظمة الصهيونية بعد مناقشات المبعوثان وتعليقات الصحف أن جمعية الاتحاد والترقي غير قادرة على تغيير نظرة الشك في الحركة الصهيونية، فكان لا بد من اتباع خط دعائي آخر ينفي الأغراض السياسية للحركة ويؤكد المصلحة المشتركة، مستغلاً الحرب الإيطالية – الليبية. لكن هذا الخط الجديد لم يُزل الشكوك.

ولمّا تسلم الإئتلافيون الحكم بعد انقلاب عسكري (تموز ١٩١٢) انتهز الرأي العام العثماني فرصة إزاحة الاتحاديين ليوجه إليهم الاتهام الصريح عن ارتباطهم بالصهيونيين وشن حملة على اليهود والصهيونية والماسونية في المساجد والصحف ودوائر الحكومة. لكن ذلك لم يتغير من مواقف السلطات المحلية في فلسطين التي كانت تتصرف وفق أهواء المتصرفين بعيداً عن رقابة الحكم المركزي، وتوافق على العديد من بيوع الأراضي.

ولما عاد الاتحاديون إلى الحكم إثر انقلابهم في ٢٣/كانون الثاني/١٩١٣ ضمت وزارتهم ثلاثة وزراء يهوداً، هم وزير التجارة والزراعة ووزير المالية وناظر النافعة. واستغلت الصهيونية ظروف الحرب البلقانية الصعبة، وحاجة الدولة إلى المال للحصول على تنازلات من جانب حكومة الاتحاد والترقي فيما يتعلق بالجواز الأحمر والهجرة وبيع الأراضي.

وقد ظل الرأي العام العربي على حاله إزاء الاتحاديين وصلتهم بالصهيونيين. ودعت صحف فلسطين الاتحاديين أن يتعلموا من الأغلاط السابقة. فلا يسمحوا بسقوط فلسطين في أيدي الأجانب الطامعين فيها. واشتدت حملة الصحف العربية خارج فلسطين على الوزارة الاتحادية الجديدة، واتهمتها بموالاة الصهيونية. وقد وصف صحفي عربي في الآستانة جمعية الاتحاد والترقي بأنها عصابة لصوص يؤيدها اليهود الصهيونيون، وأن جريدة "جون ترك" الاتحادية، ووكالة "الأجانس أوتومان" الاتحادية، صهيونيتان، واتهم الاتحاديين باتفاقهم مع المنظمة الصهيونية على بيع أراضي السلطان عبد الحميد الواسعة في فلسطين. وسمى محمد رشيد رضا جمعية الاتحاد والترقي "جمعية الأحمرين: الدم والذهب". وبيّن أن في الوزارة الاتحادية ثلاثة وكلاء من قبل الجمعية الصهيونية بيدهم ينابيع الثروة في البلاد.

وعلى الرغم من تخوف الأتراك الاتحاديين من معارضة العرب، كانت الظروف تدفع الحكومة العثمانية إلى التقارب مع الصهيونية بسبب القوة المالية التي تملكها، وبسبب وجود شخصيات صهيونية كانت تلعب دورها في دوائر الاتحاديين، وتوجه سياسة الدولة. وبعد تردد طويل، ونتيجة لمساعي الحاخام باشي، أصدرت الحكومة العثمانية قراراً بإلغاء الجواز الأحمر، فحصل الصهيونيون بذلك على غايتهم في الهجرة غير المحددة لليهود في فلسطين، وقد شجع تحسن الموقف الرسمي تجاه الصهيونيون على أن يواصل هؤلاء الجهود لإلغاء جميع القيود، ولا سيما قيود شراء الأراضي. وكانت المفاوضات مع الباب العالي بطريقة ودية. وكان التساهل عاماً وعمليات بشراء الأراضي تتسارع.